في الحدث

▪ حازم مبيضين

مصر والفتنة الطائفية

نتمنى أن يكون تأكيد شيخ الأزهر أنه لا يوجد في مصر أي فتنة طائفية، وأن المصريين، مسلمين ومسيحيين، يمثلون وحدة الوطن الواحد، غير أن هذا التأكيد يصطدم بحقيقة أن أحداث ماسبيرو شهدت عنفاً لا يمكن وصفه بغير الطائفي، ورغم تأكيد الكنيسة القبطية رفضها التظاهرات واستخدام العنف خلالها، فإن ما حدث شوه صورة الوحدة الوطنية التي برزت بأبهى حالاتها أثناء الثورة التي أطاحت حسني مبارك، حين كان المسلمون يصلون في ميدان التحرير بحراسة مواطنيهم المسيحيين، الذين يؤكدون اليوم أنهم يواجهون قضايا لم تتجاوب الحكومة معها بعد الثورة، ومنها هدم كنيسة وإحراقها، دون أي تحرك إيجابي من الحكومة، وبما يعني أن القانون لا يطبق على الجميع بشكل متساو وبدون تمييز.

بحسب الروايات فإن هناك جهة خارجية تلعب بورقة الفتنة الطائفية والصدام مع الجيش، فالمتظاهرون لم يحملوا أسلحة، والإصابات القاتلة كانت برصاص لا يستعمله الجيش، وهنا تكمن خطورة تحميل المسؤولية لجهة مجهولة وبمعنى إمكانية تكريرها على يد بلطجية مستأجرين في حين تتهاون الحكومة في فرض سيادة القانون على مسببي الفتنة سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين، ويستذكر الأقباط أن رئيس الوزراء عصام شرف أقسم أمام تظاهراتهم عقب أحداث إمبابة بإقرار قانون دور العبادة بعد شهر، لكنه لم ينفذ شيئا حتى الآن، علماً بأنه منذ أربعين عاماً تتكرر الحوادث الطائفية بسبب مشكلة بناء الكنائس، في بلد ربما كان الوحيد في العالم الذي يحتاج ترميم كنيسة فيه إلى قرار جمهوري.

يرى المراقبون أن تظاهرات المصريين تأتي في إطار نمو الوعي الحقوقي لدى جميع فئات المجتمع بعد الثورة، ومن بينهم الأقباط، وكان منتظراً من الحكومة التعامل مع تلك التظاهرات باعتبارها شيئاً عادياً، غير أن غياب الوعي أسفر عن الصدام الذي تطور إلى العنف، والمطلوب اليوم أن تستعيد السلطات الوعي بأن تظاهر الأقباط شيء طبيعي، وأن عليها العمل على حل مشاكل الأقباط أسوة بالفئات الأخرى، كالسلفيين والإخوان وغيرهم من التيارات السياسية، و ضرورة محاسبة المتورطين في استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين، والإسراع بإصدار قانون يراعي حق الأقباط في ممارسة شعائرهم بحرية، ووضع حلول جذرية للأزمة الطائفية، دون الاستمرار في دفن الرأس في الرمال والزعم بانتفاء مخاطر الفتنة الطائفية.

معروف أن نظام مبارك، ظل يماطل ويسوف في إصدار القانون الموحد لدور العبادة، خشية إثارة غضب المتعصبين الإسلاميين، الذين يبدو أن نفوذهم ازداد اليوم، لكن المطلوب اليوم تجاوز الأزمة بإصدار قانون لبناء الكنائس، دون الحاجة لموافقات المحافظين أو رئاسة مجلس الوزراء، وبحيث يتم البناء حال استيفاء الشروط، إضافة لضرورة تفعيل بنود قانون العقوبات بشأن التحريض على الفتن الطائفية والكراهية والعنف، والتي تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد أو الإعدام، إذا ساهم التحريض على الفتن في حدوث جرائم قتل وإراقة دماء، علماً بأن عدم محاسبة المسؤولين عن حوادث مشابهة حدثت في الماضي، يشجع مرتكبيها على تكرار فعلتهم بوسائل أكثر عنفاً، خصوصاً وأن الشحن الطائفي تزايد بعد الثورة، لاسيما مع تصاعد التيارات الدينية، والبحث عن دور سياسي يوصل إلى السلطة، دون الاهتمام بحل المشاكل الداخلية العميقة.

في بلد يشكل فيه الأقباط أكبر وأقدم الطوائف المسيحية في الشرق الأوسط، ويقدر عدد أفرادها بعشرة ملايين شخص، يشكون من ضعف تمثيلهم في مؤسسات الدولة، ومن تشريعات تحد من حرية العبادة، في حين يتزايد التشدد المتعصب ضدهم، لابد للسلطات أن تتخذ كل التدابير لوأد الفتنة الطائفية، دون الركون إلى مقولات باستحالتها.

الاحمر يتوسط انصاره ومؤيديه (أرشيف)

الأحمر يتهم صالح بتزوير انتخابات ٢٠٠٦.. والرئيس يرد: إنه مجنون

□ صنعاء / رويترز

تصاعدت حدة الحرب الكلامية والاتهامات المتبادلة بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح و"ذراعه الأيمن سابقاً" اللواء المنشق علي محسن صالح الأحمر، الذي ظلت تسريبات القصر تقدمه لليمنيين على مدى ٣ عقود بأنه الأخ غير الشقيق للرئيس صالح.

وفي هذا السياق اتهم اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية قائد الفرقة الأولى المدرعة، الرئيس علي عبد الله صالح بتزوير الانتخابات الرئاسية الأخيرة في ٢٠٠٦، مشيرا إلى أن الفائز الحقيقي هو مرشح المعارضة الراحل فيصل بن شملان.

وقال محسن الذي انشق عن النظام في ٢١ مارس آذار الماضي معلنا تأييده للشباب المحتجين، إن صالح مارس كل أساليب المغالطات لتحويل نتائج الانتخابات لصالحه، مهدداً باستخدام القوة العسكرية إذا لم تعلن نتائج الانتخابات لصالحه.

وتابع اللواء علي محسن خلال لقائه بعدد من الصحفيين الذين حضروا إلى مكتبه للمطالبة بالإفراج عن مراسل وكالة رويترز الصحفي محمد صدام: "لقد كنت بصحبة صالح في حملاته الانتخابية حتى إعلان نتيجة الانتخابات، وأخبرني ان الكمبيوتر قد أخطأ وأظهر فوز بن شملان لكنه قال، تمت مراجعة الكمبيوتر وإعلان فوز صالح".

وكان الرئيس صالح شن في خطاب له يوم السبت، هجوماً على "علي محسن الأحمر" واصفاً إياه بالمجنون، وموجها الاتهام له بأنه يحاول جر البلاد إلى حرب أهليه.

وفي الثلاثين من سبتمبر أيلول الماضي نشرت مجلة التايم الأمريكية وصحيفة الواشنطن بوست مقابلة للرئيس صالح اشترط فيها لتنحيه خروج اللواء علي محسن من السلطة، إضافة إلى زعماء قبيلة حاشد أولاد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وتعهد بمحاكمتهم بوصفهم المتهمين المرجحين في حادثة مسجد دار الرئاسة في الثالث من يونيو حزيران الماضي.

وفي أواخر أغسطس آب الماضي بث التلفزيون الحكومي اليمني تسجيلاً مصوراً للرئيس علي عبد الله صالح، وكان لا يزال حينها في الرياض قال فيه "إن قائد الفرقة الأولى المدرعة اللواء علي محسن الأحمر كان "يتصنع الكذب" في إشارة إلى خطاب للواء محسن في اليوم السابق ناشد فيه الرئيس صالح بأن يعود الى رشده وتمنى له الا يسير على خطى القذافي". وقال صالح إن الآخرين يقولون عند مشاهدتهم للخطاب "هذا كذاب بمجرد النظر إلى وجهه، وإلى تجاعيد وجهه ونبرات صوته".

وبرز اللواء علي محسن كرجل دولة قوي من أول عهد الرئيس علي عبد الله صالح، وعرف بالحسم حينما عمل على إفشال الانقلاب العسكري للحزب الناصري في اليمن، قبل أن تمضي مئة يوم على تولي صالح الرئاسة، وحال دون استيلاء الانقلابيين على صنعاء حين كان علي عبد الله صالح في زيارة لمدينة الحديدة ومعسكر خالد بن الوليد في محافظة تعز.

كما كان محسن من أشد العسكريين الذين عملوا على التصدي للحركة العسكرية للجبهة الوطنية ذات الاتجاه الماركسي في حروبها للاستيلاء على الحكم، عبر إسقاط مناطق الريف من خلال حروب متفرقة بعد أن فشل الانقلاب الناصري سنة ١٩٧٩.

وفي حرب صيف ١٩٩٤ كان اللواء علي محسن الذي عرف بعلاقاته بالإسلاميين المعتدلين والمتشددين، من أبرز القيادات التي استطاعت ترجيح كفة الرئيس صالح في حربه مع قادة الحزب الاشتراكي الذين قرر أبرزهم الانفصال والعودة الى ما قبل توحيد البلاد في ٢٢ مايو ايار ١٩٩٠.

ويرى الباحث في الدراسات الإستراتيجية كامل عبد الغني أن علاقة الرجلين الذين ظل اليمنيون يعتقدون أنهما "أخوين غير شقيقين" ولم يكن القصر ينفي ذلك، بدأت تسوء وتأخذ منحى تنازليا عندما عمد صالح إلى ترتيب الوضع لمصلحة نجله وأولاد شقيقه، مقابل تحجيم القادة العسكريين الذين ينتمون إلى منطقة الرئيس "سنحان" والذين كانوا يمسكون بأبرز مفاصل الجيش والأمن.

نائب رئيس الحكومة المصرية يقدم استقالته احتجاجاً على أحداث ماسبيرو

كان يعوّل عليه في تأدية دور مهم للخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة

□ القاهرة / أ.ف.ب

قدم نائب رئيس الوزراء المصري ووزير المالية الدكتور حازم الببلاوي استقالته من الحكومة، احتجاجاً على أحداث ماسبيرو يوم الأحد الماضي.

تأتي الاستقالة في وقت تعاني فيه الدولة من أزمة اقتصادية، وانهيار مستمر في البورصة كان آخرها أمس الاول الاثنين في أعقاب أحداث ماسبيرو.

جاء في نص الاستقالة أن "ما حدث من أخطاء تتحمل مسؤوليتها الحكومة والشعب، في معالجة الأزمة".

وأكدت المستشارة الإعلامية لوزير المالية حسب ما جاء في موقع جريدة "المصري اليوم"، صحة الأنباء التي ترددت حول استقالة الببلاوي من منصبه، مشيرة إلى أنه يرى أن الحكومة تتحمل المسؤولية فيما يحدث حالياً، من تدهور للأوضاع السياسية والاقتصادية، وهي مسؤولية تضامنية مشتركة.

وقالت المستشارة إن الوزير تقدم بالاستقالة قبل ظهر الثلاثاء، لكن لم يتم حسمها، سواء من جانب مجلس الوزراء، أو المجلس العسكري. والببلاوي اقتصادي شهير ويتمتع بعلاقات دولية كبيرة في مجال الاقتصاد والمال، وكانت الحكومة تعول عليه آمالاً كبيرة في الخروج من أزمتها الاقتصادية والمالية الراهنة.

وراح ضحية أحداث ماسبيرو ٢٥ قتيلاً نتيجة اشتباكات بين متظاهرين أقباط وقوات الجيش.

وكان الدكتور حازم الببلاوي أصدر قبل نحو أسبوع قراراً بتعيين ممتاز السعيد أحد قيادات الوزارة السابقين، نائباً لوزير المالية، وهو ما اعتبرته مصادر مطلعة، بأنه يأتي للتفرغ لوضع السياسات، والخطط الاستراتيجية للحكومة في القطاع الاقتصادي والمالي.

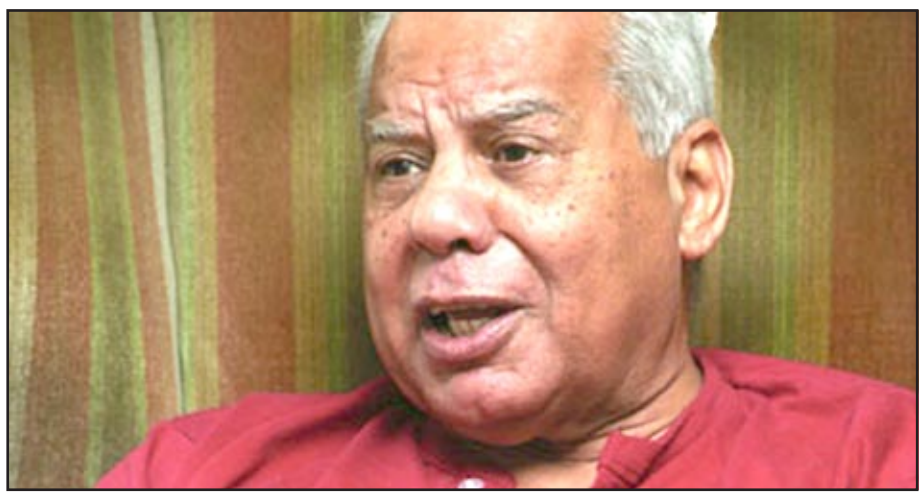

الببلاوي

من الصحافة العالمية

ساركوزي يغار من تألق أردوغان

فسرت صحيفة لوفيجارو الفرنسية، الثلاثاء في مقال تحليلي، تصريحات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي التي أطلقها ضد تركيا، على أنها غيرة من تألق رجب طيب أردوغان في تولي الريادة في أحداث "الربيع العربي".

وأوضحت لوفيجارو أن سبب غيرة ساركوزي من أردوغان هو منافسته مع أردوغان من بعد زيارته لدول الربيع العربي الشهر الماضي وقالت إن العلاقات بين ساركوزي وأردوغان ساءت الفترة الأخيرة خاصة وأن من وجهه نظر الصحيفة أردوغان تألق في تولي زمام الأمور في الربيع العربي وبدا دور ساركوزي يسير القهقرى إلى الوراء ولهذا السبب بدأ ساركوزي في إثارة غيظ تركيا من خلال رفض انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ومطالبته بالاعتراف بمذبحة الأرمن عام ١٩١٥.

واعتبرت الصحيفة أن تصريحات ساركوزي خلال زيارته إلى أرمينيا الأسبوع الماضي، حينما دعا تركيا إلى الاعتراف بأن مذبحة الأرمن في عام ١٩١٥ كانت إبادة وهدد بأن باريس ستقر قانونا يعتبر إنكار هذه المذبحة جريمة، توضح كذلك مدى غيرة ساركوزي من أردوغان.

و قالت الصحيفة الفرنسية أن ما يزيد من امتعاض ساركوزي من أردوغان حينما أحرجه رجب طيب أردوغان وأهداه أشهر هدية تذكارية في تركيا أثناء استقباله في أنقرة وكان الهدف من ورائها إحراجه وتذكيره بفضل تركيا على فرنسا.

وأكدت الصحيفة أن وقتها حللت وسائل الإعلام التركية أن أردوغان أراد من وراء هذا التذكار أن يلقن ساركوزي درسا في كيفية التعامل مع الأمم الكبيرة بعد رفضه زيارة تركيا كرئيس لفرنسا، وأعلن وقتها أنه يزور تركيا كرئيس لمجموعة العشرين في زيارة لا تتجاوز ٦ ساعات وهو الأمر الذي اعتبرته أثار استياء تركيا.

كانت هدية أردوغان رسالة كتبها السلطان العثماني سليمان القانوني عام ١٥٢٦، ردا على رسالة استغاثة بعث بها فرنسيس الأول ملك فرنسا عندما وقع أسيرا في يد الأسبان يطلب العون من الدولة العثمانية، يطمئنه فيها بأنه سيخلصه من الأسر، وبالفعل أرسل إليه قوة عسكرية حررته من الأسر.

عن / لوفيجارو

من هنا

▪ لجنة لإعداد دستور جديد لسوريا "خلال يومين"

بخيتان

صرح مسؤول كبير في حزب البعث الحاكم في سوريا بأنه سيتم "خلال يومين" تشكيل لجنة لإعداد دستور جديد للبلاد، كما ذكرت صحيفة قريبة من السلطة في سوريا.

وقالت صحيفة الوطن إن الأمين القطري المساعد لحزب البعث محمد سعيد بخيتان تحدث عن "مشروع قرار رئاسي خلال يومين بتشكيل لجنة لصياغة دستور جديد للبلاد".

▪ أحمدي نجاد ينتقد جلد طالب شتمه

نجاد

انتقد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد امس الثلاثاء، جلد طالب أدين بتهمة شتم الرئيس، كما أفادت رسالة قصيرة بعث بها الموقع الإعلامي للحكومة. وقد تلقى بايمن عارف الناشط القريب من الجبهة الوطنية الأحد ٧٤ جلدة لأنه شتم الرئيس قبل أن يغادر السجن، حيث أمضى عقوبة بالسجن استمرت عاما، كما أفاد موقع رحسبز للمعارضة. وقال الرئيس الإيراني في كلمة ألقاها أمام مديرين "لا أوافق على جلد شاب لأنه شتم الرئيس".

▪ الصين تحذر من احتمال نفاد صبرها إزاء سوريا

ليو وي مين

أشارت وزارة الخارجية الصينية يوم الثلاثاء الى أن صبرها تجاه سوريا ربما ينفد حتى بعد أن رفضت مسودة قرار من الامم المتحدة يدين قمع الاحتجاجات بشكل دموي هناك. وقال ليو وي مين المتحدث باسم وزارة الخارجية خلال افادة صحفية معتادة ان سوريا يجب أن تفي بشكل أسرع بوعودها باجراء اصلاحات ديمقراطية وأضاف أن الصين تعارض العنف ولا "تريد أن ترى المزيد من اراقة الدماء والصراع والخسائر في الارواح."

▪ نتانياهو يقبل دعوة الاتحاد الأوروبي للاجتماع مع عباس

نتانياهو

قال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، في بيان، إن نتانياهو وافق أمس الاول الاثنين على دعوة الاتحاد الأوروبي للاجتماع مع زعماء فلسطينيين في مسعى لاستئناف محادثات السلام.

وجاء في البيان، أن نتانياهو أبلغ مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون في اتصال هاتفي بأنه "يسعده الاجتماع بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في أي وقت".